تجربة ولاية الخرطوم في معالجة المستوطنات غير المشروعة بمحلية شرق النيل

(دراسة حالة منطقة دارالسلام الجديدة – حي البركة)

أ. عبد العزيز عبد الله محمد وزارة التخطيط العمراني - ولاية الخرطوم

المستخلص:

تناولت الورقةتجربة ولاية الخرطوم في معالجة المستوطنات غير المشروعةدراسة حالة منطقة دارالسلام الجديدة حي البركة بمحلية شرق النيل، تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظاهرت السكن غير المشروع والتي تفاقمت في العقدين الماضييرغماً عن المجهودات المقدرة التي بذلت الا انها لا زالت ترمى بعض ظلالها السالبة احيانا والايجابية في احيان كثيرة على الحالات الاقتصادية والاجتماعية والامنية.نبعتأهمية الدراسة مندراسة المستوطنات الغير شرعيةوكيفية ازالة التشوهات التي تحدث بالنسيج العمراني ودمجه في النسيج الحضري، وكيفية وضع استراتيجيات للعمل لمواجه اي تدفقات عشوائية أو موجات نزوح مستقلا، وتدهور مستوي الخدمات بها مما يستدعي الاهتمام بدراسة الظاهرة وتقيم المعالجات التي تمت لاحتوائها بإيجاد الحلول المناسبة. هدفت الدراسة الى تفعيل دور إدارة التنمية الحضرية بالسيطرة على البيئة العمرانية ومدها بالمعينات اللازمة، والتعرف على المستوى الاقتصادي للنازحين وقاطني السكن العشوائي، والتعرف على الاثر الاجتماعيوالبيئي للنازحين قبل وبعد المعالجة، والمشاكل التي تواجه الاسر بعد المعالجة.ترتكز خطة الدراسة على المنهج التاريخي لمنطقة الدراسة عمرانياً، والمنهج التحليلي الإحصائي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة بيانياً وجغرافياً كما هي في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً ويوضح خصائصها.توصلت الدراسة إلى مساهمة التجربة التي تمت في منطقتي الدراسة دار السلام والبركة في تحسين المستوي الاقتصادي، اسهمت التجربة في تحسين المستوي الاجتماعي وتحسين بيئة المنطقة، ازالة واعادة استيعاب المستوطنات العشوائيةلتجنب هدر طاقات الفقراء في بناء مساكنهم في مواقع غير مخصصة للأغراض السكنية.أوصت الدراسة إلى بالعمل على زيادة الخدمات التعليمية والصحية، العمل على توفير وسائل النقل والمواصلات، الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية للأطفال، والمحافظة على الثروةالحيوانية بالمنطقة بحيث الموروث الاجتماعي، كذلك وضع استراتيجيات تهدف الى معالجة النمو الحضري المتمثل في نمو السكان والبطالة.

Abstract:

The paper dealt with the experience of the Khartoum state in dealing with illegal settlements, case study new Dar al-Salaam, al-Baraka neighborhood, in the eastern Nile locality. The problem study is that the phenomenon of illegal housing, which has exacerbated in the past two decades estimated efforts that have been made, are still casting some negative shadows, sometimes negative, and often positive, on the economic, social and security situations.The importance study stemmed from the study of illegal settlements and how to remove the distortions that occur in the urban fabric and integrate it into the urban fabric, and how to devise strategies for action to confront any random flows or waves of independent displacement, and the deterioration of the level of services in them, which calls for interest in studying the phenomenon and evaluating the treatments that have been taken to contain them by finding appropriate solutions.The study aimed to activate the role of urban development management in controlling the urban environment and providing it with the necessary aids, identifying the economic level of the displaced and random housing dwellers, and identifying the social and environmental impact of the displaced before and after treatment, and the problems facing families after treatment. The study plan is based on the historical method of the study area in urban terms, and the analytical and statistical method that depends on studying the phenomenon graphically and geographically as it is in reality, describing it accurately and clarifying its characteristics. The study found the contribution of the experiment that took place in the two study areas, Dar Al-Salam and Al-Baraka, to improving the economic level.The experience contributed to improving the social level and improving the environment of the area, removing and re-absorbing informal settlements to avoid wasting the energies of the poor in building their homes in sites not designated for residential purposes. The study

recommended working to increase educational and health services, working to provide transportation and transportation, giving attention to health services for children, and preserving livestock in the region as the social heritage, as well as developing strategies aimed at addressing urban growth represented by population growth and unemployment.

المقدمة:

إن الاهتمام بالبيئة ومتطلباتها اللازمة لتنمية المدن من الناحية الصحية للتخطيطالعمراني والتنظيم السكاني وخصائص الموقع كان يأخذ اهمية كبرة للمجتمعات السابقة البدوية والمتخلفة والذى فرض قانونا صارما والسلوك اتجاه البيئة والطبيعة وفقا لاحترام البيئة بالفطرة لان وضع المجتمع يعتمد على المحافظة على العلاقة المتوازية والمتجانسة مع الطبيعة لذلك فان الافراد والمجتمع مسؤولين على الحفاظ على هذه العلاقة،أي أنه تخطيط بلا مخطط وعمارة بلا معماري،وعند انتشار هذه المستوطنات شبه الحضرية والغير مشروعة اسهم كثيرا في توسع المدن الكبرى في الدول النامية مع عدم ايجاد معالجات بنفس سرعة هذا الانتشار، فأصبحت هذه الظاهرة تمثل أكثر المشكلات والمصاعب التيتواجه تطور المدن في معظم البلدان النامية وذلك نتيجة لزيادة معدلات النمو العمراني أو ما يعرف بظاهرة الانفجار الحضريالتي كان من نتائجه الخطيرة في مقدمتها السكن العشوائي والفوضوي ومظاهر انتشار هذه المدن والأحياء غير القانونية على أطراف المدن وحول حرمات القرى وعلى امتداد العواصم في الدول النامية.تراكم الظروف الاقتصادية والامنية والطبيعية أدت الى تكدس هذه المدن والعواصم اعداد هائلة فاقت كل طاقاتها وامكانياتها المحدودة وانعكس ذلك على الخدمات والمرافق والتي طفحت بصورة سرطانية حول المدن والمراكز الحضرية، مما ادى الى عدم توافر السكن الملائم والمأوي المناسب لعشرات السكان من المهاجرين لتلك المدن، اذ يمثل السودان احدى هذه الدول ومدينة الخرطوم عاصمة البلاد على وجه الخصوص والتي وصلت معدلات النمو فيها الى 7 ملاين نسمة اي ربع سكان السودان. وفي عام 1990م غطت مواقع السكن العشوائيحوالي 99 موقعا و20 موقعا للنازحين اي انها غطت أكثر من نصف حجم المستوطنات الحضرية هذه التجربة القاسية على ولاية الخرطوم لاقت بعض الحلول والمعالجات في الفترات السابقة وذلك بالتركيز على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ترمي الدراسة للتعرف على المستوي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لقاطني السكن العشوائي والمعالجات التي تمت لاحتواء ظاهرة السكن العشوائي وأثر تلك المعالجات في فترات زمنية متدرجة ومتراكمة والتعرف على طرق المعالجات التي تمت وما أظهرته هذه المعالجات من ايجابيات وسلبيات وأثرها على بيئة المنطقة في الفترة من 1990م حتى 2001م.واستمدت هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه حيث أن ظاهرة الاستيطان غير المشروع رمت بإظلالها السالبة على بيئة ولاية الخرطوم، وتدهور مستوى الخدمات بها مما يستدعي الاهتمام بدراسة

الظاهـرة وتقيـم المعالجـات التـي تمـت لاحتوائهـا بإيجـاد الحلـول المناسـبة، وأثـر تلـك المعالجـات عـلى المسـتوى الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي بحالـة حـي البركـة (كرتـون كسـلا سـابقا) والتـي تـم تخطيطهـا وتحسـين بيئتهـا، ومنطقـة دار السـلام الجديـدة وهـي منطقـة اسـتيعاب ورحـول لإفـرازات اعـادة التخطيـط. قامـت الدراسـة عـلى عـدد مـن الفرضيـات منهـا التغـير في المسـتوى الاقتصـادي والمسـتوى الاجتماعـي وتحسـين بيئـة المنطقـة.

ادوات الدراسة:

اعتمـدت الدراسـة في حصولهـا عـلى المعلومـات والبيانـات عـلى عـدة مصـادر تمثلـت في تعـدادات السـكان الصـادرة مـن الجهـاز المركـزي للإحصـاء بالخرطـوم والخرائـط بالإضافـة إلي المراجـع العربيـة والأجنبيـة والأبحـاث الجغرافيـة ذات العلاقة.كـما اسـتخدم الباحـث الاسـتبانة كأداة لجمـع البيانـات وتحليلهـا ومناقشـتها والتحقـق مـن اهـداف الدراسـة، بالإضافـة للمسـح الميـداني.

مصطلحات الدراسة:

السـكن غـير المشروع:ويقصـد بـه السـكن العشـوائي الاسـتيطاني غـير المـشروع أي اسـتعمال الارض دون تصديـق مـن السـلطات المختصـة.

النازحين:يعـرف النازحـين في الوثيقـة الخاصـة بالمبـادئ والتوجيهـات للأمـم المتحـدة بأنـه النـزوح بالأشـخاص الذيـن أكرهـوا عـلى الهـرب أو تـرك منازلهـم ومناطـق اقامتهـم وذلـك داخـل حـدود الدولـة.

المهاجرون:يقصـد بهـم الاشـخاص الذيـن هاجـروا مـن الريـف الى المـدن بغـرض تحسـين أوضاعهـم المعيشـية بمحـض ارادتهم.

حدود الدراسة:

تقـع محليـة شرق النيـل في الجـزء الشـمالي الشرقـي لولايـة الخرطـوم، ويحدهـا مـن الغـرب النيـل الأزرق ومحليـة بحري،ومـن الشـمال ولايـة نهـر النيـل، ومـن الـشرق ولايـة كسـلا،ومن الجنـوب ولايـة القضـارف وولايـة الجزيـرة خريطـة (1-1). إحداثيـات المحليـة 37°15‹33.12»شـمال 40°32‹24.68»شرق، تنقسـم المحليـة إلى ثمانيـة وحـدات اداريـة وهـي (وحـدة شرق النيـل الإداريـة، وحـدة الحـاج يوسـف الإداريـة، وحـدة وأدى سـوبا الإداريـة، وحـدة العيلفـون الإداريـة، وحـدة أم ضوابـان الإداريـة، وحـدة العسـيلات الإداريـة، وحـدة ود أبوصالـح الإداريـة، وحـدة ابودليـق الإداريـة).[1]

الخصائص السكانية:

بلـغ عـدد سـكان محليـة شرق النيـل868147 نسـمة (تعـداد 2008م) ويمثلونـن سـبة 16 % مـن سـكان ولايـة الخرطـوم البالـغ عددهـم 5274321 نسـمة بمعـدل نمـو طبيعـي 2,44%، جـدول(1) يوضـح عـدد السـكان بالوحـدات الاداريـة بالمحليـة.[1]

النمط المعيشي:

بلـغ سـكان الحـضر بالمحليـة 546.212 نسـمة (تعـداد 2008) ويمثلـون نسـبة 63 % اماسـكان الريـف فقـد بلـغ عددهـم 321.935 ويمثلـون نسـبة 37 % مـن سـكان المحليـة.[1]

خريطة (1-1) الموقع الجغرافي لمحلية شرق النيل

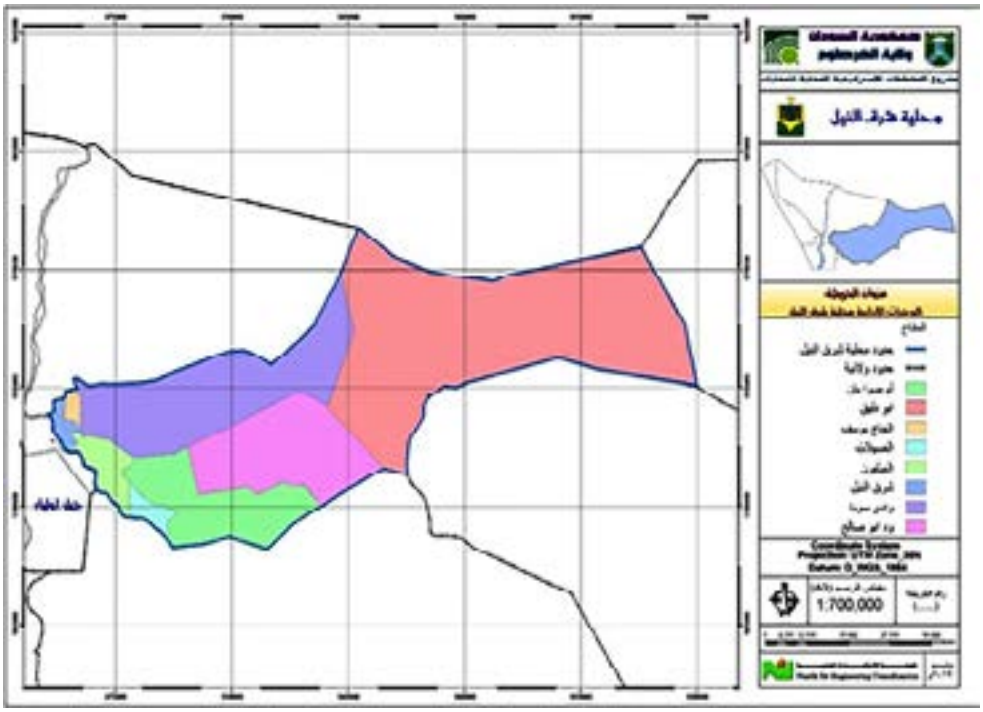

المصدر: وزارة التخطيط العمراني ولاية الخرطوم بتصرف من الباحث، 2020م

التخطيط:

مفهوم التخطيط:

يعتبر التخطيط فن وعلم ومنهج وهو أيضاً نشاط يحتوي العديد من الأبعاد المختلفة التي يسعى لتحقيق التكامل في ما بينها. وهو يتعامل زمنيا مع الماضي والحاضر والمستقبل ويقيم علاقات وجسور لتربط بينها، والعديد يعتقدون أن التخطيط عملية فردية ولكنه في الحقيقة عملية جماعية بحيث يقوم كل فرد في مجموعة المخططين بدوره الخاص وفي نفس الوقت يقوم بالاشتراك والتعاون مع المخططين الآخرين في كل مراحل عملية التخطيط للوصول الى النتائج المطلوبة.[2]

ويعرف التخطيط بمفهومه العام بأنه" جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينه في فترة زمنيه محددة وبمال وجهد محددين" هذا التعريف يركز على مجموعه من عناصر التخطيط الرئيسية والتي تتمثل بأنه جهد منظم ومقصود، وهو ويستغل لتحقيق أهداف محدده وواضحة وكل هذا يتم خلال فترة زمنية وبموازنات محددة.[2]

التخطيط هو نشاط يهدف إلى التنظيم والتنسيق بين أنواع أنشطة الإنسان المختلفة في المكان والاستعداد الفعلي لتوقعات أنشطه جديدة وتهيئة الظروف التي يتحقق منها أقصى قدر من النفع. ومما لا شك فيه أن التخطيط شكل من أشكال التفكير الإبداعي وهو نشاط ذهني

يسبق العمل ويرسم تصور واضح له، ولذلك يمكن اعتبار التخطيط عبارة عن خارطة تبين سير العمل في المستقبل.[2]

أهمية التخطيط وأهدافه:

لقد كان للتخطيط دوراً بارزاً في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو على الأقل التخفيف من حدتها على مر السنوات السابقة، أما الآن ظهرت العديد من الأسباب للأخذ بأسلوب التخطيط وتطبيقه سواء على مستوى الدولة أو التنظيم وهذه الأسباب هي: [2]

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخول بين السكان والمناطق والأقاليم بشكل مقبول.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة الكامنة والتوظيف السليم للموارد البشرية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتحسين مستوى معيشة السكان.
- المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديموغرافية.
- يوفر التخطيط قدرة كبيرة على التنبؤ بأحداث المستقبل.
- يمكن التخطيط من بلورة أهداف المشروع أو التنظيم العامة والتفصيلية.

الخدمات:

بالنظر إلى أهمية الخدمات (services) فقد أولت العديد من العلوم أهمية خاصة لهذا القطاع، فظهرت تعريفات متعددة للخدمات واتسع مفهومها اتساعا كبيرة، مما جعل هناك تفاوت في مفهوم الخدمات بين المهتمين فالبعض يعرفها بأنها «عمل موجه بشكل مباشر لتلبية حاجات ورغبات الأفراد بناء على حاجتهم الشخصية لها، وذلك حسب الطلب، وقد تكون الخدمة مادية كتقديم الطعام والماء واستهلاك الطاقة، أو خدمة غير مادية كزيارات العيادات ودور الأزياء وحضور الندوات والمباريات». وقد عرفها رونالد كوول على انها انشطة غير ملموسة لتحقيق الرخاء واشباع الحاجات للفرد، وليس بالضرورة أن يكون مستمرة أو إنتاجا الموجودات مادية. وعزز ذلك كولتر في تعريفه للخدمة على أنها «أي عمل يمكن أن يحققه طرف ما الى طرف أخر يكون غير ملموس ولا ينتج عنه تملك». كما عرفت الجمعية الأمريكية الخدمات على أنها «الانشطة والمنافع التي تعرض للبيع لارتباطها بسلعة معينة». وان جوهر الخدمات هو بيع وقت وموهبة الأفراد المدربين وذوي الخبرة العالية في تحسين الأحوال المعيشية والارتقاء بالمستوى الصحي للأفراد، وبالتالي هناك صعوبة في ايجاد تعريف محدد لنشاط انساني فكري متعدد الاتجاهات والأبعاد، لذلك فان هناك العديد من التعريفات للخدمات تشترك في معنى أو أكثر في بعض الأحيان وان كان كل واحد منها ينطبق في اتجاه محدد. فالخدمات هي مجموعة من الفعاليات التي تهدف الى اشباع الحاجات البشرية بشكل مباشر ويتم استهلاكها من قبل السكان.[3]

التمدد السكني بمدينة الخرطوم:

اكتشفت آثار لمجموعات بشرية في أجزاء مختلفة من الخرطوم ترجع لفترة ماقبل التاريخ الميلادي لكن إهمال مستوطنات البشرية التي تمت على ضفاف النيل حتى540م هي مدينة سوباعا صمة دولةعلوة المسيحية (150 – 540 م) حتى عام 1504م التي كانت من أهم المراكز الدينية والإدارية والتجارية ، حيث شهد تتطورًا عمرانياً تمثل في وجود عدد كبير من المباني الهامة التي بنيت بالطوب الأحمر، بعد سقوط دولة علوة ودمارسوباعلى يدالفونج ،حيث أسس الفونج عاصمتهم في سنارعام1504م. [4]

وقد أعيد إعمار الخرطوم بواسطة مهاجرين من المحس إلى جزيرة توتي أولاً، والتي تعتبر النواة الحقيقية للخرطوم الكبرى، فقدخرج الشيخ أرباب العقائد عام1691م من جزيرة توتي التي اشتهر بها، وعبر النهر إلى الخرطوم لينشئ بها أول قرية مأهولة، وفعل مثله الشيخ خوجلى الذي استقر في الخرطوم بحري وأنشأ بهاحلةخوجلى الباقية باسمه إلى اليوم، كما خرج الشيخ حمد ودأم مريوم إلى أمدرمان، لكنه رحل عنها إلى الخرطوم بحري وأنشأ بهاحلة حمد المعروفة باسمه حتى اليوم، ثم اندمجت القرى الثلاث تدريجيًا كمراكز دينية وتجارية وإدارية. [4]

اختيرت الخرطوم في فترة الحكم التركي المصري عاصمة للبلادعام 1821م ففي هذه الفترة ظهر أول مخطط سكني لمدينة الخرطوم عام (1821 – 1885 م) وقد قسمت العاصمة إلى أقسام رئيسية، وتشمل منطقة الحكمدارية ومنطقة المسجد (الجامع الكبير) والكنيسة ومنطقة السوق. وأصبحت الخرطوم أهم المراكز الدينية والإدارية والتجارية وبلغ عدد سكانها في العام 1840م حوالي 30.000 ألف نسمة.[5]

بعد سقوط الخرطوم في يد المهدي(1885م) تحولت العاصمة من الخرطوم إلى أم درمان حيث أخذت تنمو من النواحي الإدارية والتجارية والمعمارية ممثلة نموذجاً للمدينة الإسلامية، فازداد عدد سكانها نتيجةلهجرات سكان غرب السودان،حتى ارتفع عدد سكانه إلى 150.000نسمة. [6]

عادت الخرطوم مرة أخرى عاصمة للبلاد في فترة الحكم الثنائي (1898 / 1956 م)، فوضع اللورد كتشنر خطة لتعميرها وتطويرها تعتبر أول خطة عمرانية توضع لمدينة سودانية ،حيث قسمت المدينة إلى قطاعات ربط بينها بالطرق . أما الخرطوم بحري فقد انتعشت مع وصول خطالسكة الحديد، ثم أُنشئت منطقة للصناعات الصغيرة، بعد إنشاء كبرى النيل الأزرق عام1909م وكبري النيل الأبيض عام1928م أصبحت الخرطوم بحري وأم درمان مرتبطتين بالخرطوم.[7]

بعد الاستقلال ازدادت الهجرات نحو الخرطوم الكبرى مماجعل الريفيين يتطلعون إلىحياة أفضل في الحضر، خاصة أن إتجاه الحكومة الوطنية الأولى كان نحو التصنيع. ونسبة لضعف البنيات التحتية تركز التصنيع في المدن الكبرى، وعلى رأسها الخرطوم الكبرى،حيث أصبحت الأولى في مجال الصناعة والتجارة والنقل، بالإضافة إلى تركيز السلطة الإدارية وتقدم الخدمات نسبياً بها،حتى أصبحت الخرطوم الكبرى المدينة المهيمنة بلا منازع.[7]

المخطط الهيكلي لولاية الخرطوم (2008 – 2033م):

تهدف الخريطة الهيكلية لولاية الخرطوم إلى صياغة استراتيجية حيزية للتنمية الإقليمية والحضرية للولاية وللعاصمة القومية، ووضع التحسينات والضوابط اللازمة للوضع الحالي للولاية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية والبيئية، بالإضافة إلى التنمية المستقبلية الإقليمية والحضرية. وتغطي كل جوانب استعمالات الأرض، الخدمات، الإسكان، البيئة، الحكم والشئون المالية، بالإضافة إلى قضايا الأقاليم المتاخمة في الولايات المجاورة.[8]

أسس الخريطة الهيكلية:

- تمدد المنطقة الحضرية على نطاق الطريق الدائري الخارجي، وذلك بتوفر تسع مدن جديدة متكاملة من حيث الخدمات، وفرص العمل، والبنيات التحتية، والسكن الصحي الملائم لجميع الشرائح الاجتماعية، وربطها بشبكة نقل طرق حضرية وإقليمية.
- المدن المحورية، وعددها تسع: لاستيعاب أكثر من6 مليون نسمةخلال الخمسة والعشرين عامًا المقبلة.
- تكو نمنطقة توتي المركز الحضري للثقافة والسياحة والنواحي الترفيهية، والواجهات المائية في الخرطوم وأم درمان وبحري
- إعادة توزيع ونشر الوزارات والمرافق الحكومية. وإعادة تطوير الموقع الحالي للمطار كمنطقة مركزية ذات وظائف حضرية ممثلة في زيادة ارتفاعات المباني وإنشاء حدائق.
- إنشاء 1200 مشروع يتم تنفيذها خلال خمسم راحل، كل مرحلةت متد خمس سنوات، تكتمل خلال الخمس والعشرون سنة القادمة.
- مراعاة العلاقة الاستراتيجية بين ولاية الخرطوم وولايات الجوار، مما يقتضي التنسيق الدقيق والمتصل بينها وبين الولايات المجاورة في إطار هيكلي متكامل في نواحيها ا لعمرانية والبشرية والبيئية والاقتصادية والبنيات التحتية. [8]

النسيج العمراني في مراكز المدن:

تلعب مراكز المدن التقليدية دورا حيويا في التأكيد على البعد الحضاري والتاريخي والتراثي لتلك المدن، حيث تمثل الجذور التراثية لشكل وتكوين المدينة العربية إضافة إلى وضوح فكر وشكل النسيج العمراني بكل أبعاده وانعكاساته على البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهذه المجتمعات مؤثرا فيها ومتأثرا بها، وعندما نتحدث عن قيمة وتراث وتاريخ مركز المدينة فنحن لا نتحدث عن النواحي الفيزيائية فقط كالنسيج العمراني والمباني والكتل والواجهات وإنما نتحدث أيضا عن الجوانب الاجتماعية والثقافية وهي جوانب لا يمكن فصلها عن البعد العمراني لمركز المدينة. [9]

آثار التمدد الحضري:

التمدد الحضري في رأي البعض هو التسمية الجديدة للتوسع الحضري لكن بمعناه السلبي يرافق عملية التمد دظاهرة تحضر الأطراف وهي عمليةت عميرخارج التجمعات السكانية ، تصيب

المناطق المحاذية للمدينة وضواحيها، تعمل على تغيير المناطق الريفية المحيطة بها بشكل مستمر، دون إلغائها أوالقضاءعليها نهائيا، حيث تبقى منها مناطق زراعية وأخرى غابية وأنشطة أخرى ويمكن حصر أهم أثار التمدد الحضري في نقاط سيتم إسقاطها على النطاق الحضري:

أ. تمدد في الأطراف وتفريغ للمركز، مايؤدي إلى نقص جاذبية المركز مقابل الأطراف.

ب. تراجع مستوى العيش في المدينة بشكل عام مقابل العيش خارجها.

ج. ارتفاع سعر العقار في المركز مقارنة بالأطراف والمناطقا لريفية.

د. زيادة المساحات الاصطناعية من هياكل نقل، مساحات للتوقف، مناطق الأنشطة...الخ.

هـ. زيادة مساحة المدينة وزيادة في شبكة الطرق الحضرية، تباعد مناطق السكن والعمل والدراسة.

يعمل التحضر عل تغيير المناطق الريفية بشكل مستمر دون إلغائها أوالقضاء عليها نهائيا، حيث تبقى منها مناطق زراعية وأخرى غابية وأنشطة أخرى، مايبرر تنوع الاستخدامات وبالتالي تنوع المجالات. هذا الأمر يطرح تساؤلات كثيرة منها: هل مناطق التعمير الجديدة التي تحيطب المدينة هي مجالات حضرية أم ريفية؟ والإجابة تتم وفق الأساس التصنيف فهو مجال حضري " وظيفيا" لكنه يبقى ريفياً من خلال مظهره.

وما تتعرضله الأوساط الزراعية والفضاءات الخضراء من تهديد، فهي تبقى من مكونات الإقليم الحضري وهو مايجعلها آيلة إلى خطر الزوال نظرا للضغط الكبير على العقار من أجلإ قامة مناطق سكنية جديدة وتوسيع شبكة الطرقات ومناطق الأنشطة الاقتصادية...الخ. ومايصعب أكثر عملية تقييم الظاهرة هو سرعة التحولات التي تعرفها المدينة، فمن غير الممكن دراسة التجمع في حالة السكون مايفرض دراسة الديناميكيات المجالية. أمام هذه التحولات التي تعرفها المدينة نجد هناك من دع إلى ضرورة إعادة صياغة تعريف جديد للمدينة، ومنهم من ذهب أبعد من ذلك عندما يتحدث من خلال اعتماد برامج التحسين الحضري خوفا من اندثار المدينة عمرانيا واجتماعيا، وبهدف إعادة بعث المدينة من جديد.[10]

المحاولات السابقة لاحتواء ظاهرة السكن العشوائي وفق اللوائح والقوانين السابقة 1971 - 1990:

- لائحة البناء عام 1961 والمعدل 1971.
- قانون الحكم الشعبي المحلي لعام 1971.
- قرار وزاري رقم 82 عام 1982 تكوين اللجان الديوانية.
- قانون تخطيط المدن والقري المعدل في 1983.
- قرار مجلس الوزراء رقم 61 عام 1987 اجلاء النازحين.

قرار مجلس قيادة الثورة رقم 941 عام 1990:

- معالجة جميع أنماط السكن العشوائي وانشاء مدن الاستيعاب –دار السلام في المدن الثلاث – الخرطوم، بحري وأمدرمان.
- ازالة كل المستوطنات التي اقيمت في المناطق المخصصة للخطط الاسكانية والمشاريع الزراعية الصناعية والاستثمارية التي تم التعدي عليها بواسطة النازحين.
- اخلاء الاراضي المخصصة لمناطق اخري.
- ليس هناك حق في الاراضي لسكان الاراضي العشوائية التي اقيمت في عام 1990 فصاعدا. (11)

كل هذه المحاولات ادت للحد من انتشار الظاهرة ولكن لم تقض عليها نهائياً.

في عام 1991م تم استيعاب أكثر من نصف سكان المناطق العشوائية في مدن السلام ومعسكرات النازحين وهناك لجان ديوانية منفصلة تعمل على حل مشاكل الاستيطان للسكان المقيمين بها في المناطق العشوائية القديمة وتحسين بيئة المستوطنة ومدها بالخدمات.

طرق المعالجة:

- الانتقال من مرحلة المعالجة إلى المكافحة عن طريق الازالة.
- اعادة تخطيط المستوطنة بالإبقاء على الخدمات القائمة، وتحسين بيئتها، وتكملة العجز في الخدمات كما في جي البركة (كرتون كسلا) سابقاً.
- تخطيط مواقع للرحول بكل الخدمات لاستيعاب المتأثرين بالإزالة بالمناطق القديمة والمتعدين يعد العام 1990م (مناطق دار السلام).
- الحصر والدمج في النسيج الحضري.
- المشاركة الشعبية.
- التحديات التي تواجه المعالجة وردود الافعال تجاهه الانتقال من مرحلة المعالجة للمكافحة:
- شح الامكانيات.
- رفض فكرة الازالة والرحول للمناطق البديلة.
- ملاحقة المنظمات التي لها اجندة خفية في مناهضة الإزالات بادعائها خرق لحقوق الانسان.
- تعدد الاستئنافات والتردد على المحاكم بغرض وقف التنفيذ.
- تم تكوين قسم ادارة النازحين لغرض دمجهم في النسيج الحضري للولاية ودمجهم بالنسيج الاجتماعي 2001م تمت بعض الترتيبات الادارية بضم ادارة تنظيم القري وادارة السكن العشوائي في ادارة واحدة تحت مسمي التنمية الحضرية وتم تحويل هذه الادارة لمصلحة الاراضي وتكوين قسم للمكافحة وادارة الحماية.

الخاتمة:

الورقة تسعي إلى معالجة ظاهرة الاستيطان غير المشروع التي تؤرق بيئة ولاية الخرطوم، وتدهور مستوي الخدمات ، وأثر تلك المعالجات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحي البركة «كرتون كسلا سابقا» والتي تم تخطيطها وتحسين بيئتها، ومنطقة دار السلام الجديدة وهي منطقة استيعاب لإفرازات اعادة التخطيط، والظروف التي تؤدي إلى انتشار مثل هذه المجتمعات السكنية مثل الظروف الامنية، كحرب الجنوب والحروب التي نشبت بدار فور والنيل الأزرق، الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، الزيادة الطبيعية، السياسة الاستعمارية لموقع الخرطوم، قامت الدراسة على عدد من الفرضيات منها التغير في المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي وتحسين بيئة المنطقة، والتي خلصت ببعض النتائج والتوصيات التي بدورها تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان المنطقة، والحد من انتشار ومكافحة هذه الظواهر لتفادي قيام مستوطنات بشرية تعاني من الهشاشة الأمنية والخدمية التي تعمل علي زيادة الرقعة العشوائية والمضي عكس عجلة التنمية والتحضر لولاية الخرطوم، حيث يشكل السكن العشوائي مشكلة ديموغرافية كبيرة في المنطقة ومن الضروري جداً البحث عن حلول فعالة ومحلية له لتجنب أخطاره وافرازاته.

تحليل ومناقشة النتائج في ضوء فروض الدراسة:

النتائج:

1. اسهمت التجربة التي تمت في منطقتي الدراسة دار السلام والبركة في تحسين المستوي الاقتصادي.
2. اسهمت التجربة فيتحسين المستوي الاجتماعي.
3. اسهمت التجربة في تحسين بيئة المنطقة.
4. ازالة واعادة استيعابالمستوطنات العشوائيةلتجنب هدر طاقات الفقراء في بناء مساكنهم في مواقع غير مخصصة للأغراض السكنية.

التوصيات:

1. العمل على زيادة الخدمات التعليمية والصحية.
2. العمل على توفير وسائل النقل والمواصلات.
3. الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية للأطفال.
4. المحافظة على الثروةالحيوانية بالمنطقة بحيث الموروث الاجتماعي.
5. العمل على توفير الخدمات البلدية بصورة جيدة.
6. وضع استراتيجيات تهدف الى معالجة النمو الحضري المتمثل في نمو السكان والبطالة.
7. خلق مخططات تنظيمية فاعلة مع حركة الاستيطان العشوائي.
8. انفاذ مخرجات المخطط الهيكليالعمراني للولايةوانشاء مخططات هيكلية في الولايات الأخرى.

الفرضية الاولى: كان محورها المستوى الاقتصادي

الرقم	العبارات القياسية	اوافق	اوافق نوعا ماء	لا اوافق
1	ايجاد منزل بديل بنسبة	194 % 98	2 % 1	1 % 0,5
2	التفرغ للعمل بنسبة 96%	190 % 96,5	1 % 0,5	6 % 3
3	توفر المواصلات	77 39,1%	120 % 60,9	-
4	خدمات توصيل المياه	91 % 46,2	106 % 51,8	-
5	ايجاد عمل ثابت	52 % 26,4	145 % 73,6	-
6	العطالة	159 % 80,7	37 % 18,8	1 % 0,5
7	الحصول على الغذاء بدلا عن المنظمات	171 % 86,8	24 12,2	2 % 1
8	دخل الاسرة المتزايد ساعد على تحسين تشيد المنازل	77 % 39,1	109 % 55,3	11 % 5,6
9	عمل المرأة خارج المنزل	162 % 82,2	35 % 17,8	-
10	وجود منزل باسمك بالمستندات الرسمية ساعد في كسب ثقة المؤسسات المالية	189 % 95,9	8 % 4,1	-
11	الدول استغلت الموقع الذى كانت تشغله قبل التخطيط لأغراضها المطلوبة	187 % 94,9	10 % 5,1	-
12	توفير الخدمات التعليمية والصحية والمياه مجانا أو بسعر رمزي ساعد على زيادة الدخل	92 % 46،7	105 % 53,3	-

الفرضية الثانية: المستوى البيئي

الرقم	العبارات القياسية	اوافق	اوافق نوعا ما	لا اوافق
1	حسنت منشئات المنازل بصورة افضل بعد لمعالجة	191 % 97	6 3%	-
2	توفرت خدمات المياه بالمواسير للمنازل أو خلافة بكميات كافية ساعدت على استعمالها في النظافة المنزلية والنظافة الشخصية لأفراد الاسرة	103 % 52,3	94 % 47,7	-
3	تمكنت الاسرة من استعمال ادوات كهربائية (ثلاجة وتلفزيون)	67 % 34	130 66%	-
4	الاستحمام في حمام مشيد بالطوب وتصريفه جيد لخارج المنزل	120 % 60,9	77 % 39,1	-
5	خدمات البلدية (نقل القمامة خارج المنزل في برامي عامة)	65 % 33	131 66,5%	1 % 0,5
6	توفير مصارف امطار صناعية (خيران)	17 % 59,4	80 % 40,6	-
7	قلت نسبة الذبائح الكبرى (بدون مراجعة البيطري)	123 % 59,4	73 37,1%	1 % 0,5
8	المواليد حديثي الولادة يتم تسجيلهم بالمراكز الصحية أو المستشفيات	189 % 96	8 % 4	-
9	قلت نسبة الاصابة المعدية (الملاريا، التيفويد، الدسنتاريا، النزلات المعدية وامراض الجهاز التنفسي)	178 % 90,4	19 % 9,6	-
10	قلت نسبة وفيات الاطفال في الخمسة سنين السابقة	79 40,1%	188 % 59,9	-
11	توفير وقود الطهى (توفي الغاز)	65 % 33	132 % 67	-
12	توجد تربية حيوانات بالمنازل	37 18,8%	160 81,2%	-
13	توجد اشجار مزروعة بالمنازل أو الشارع	82 % 41,6	155 % 55,4	-

الفرضية الثالثة: المستوى الاجتماعي

الرقم	العبارات القياسية	اوافق	اوافق نوعا ما	لا اوافق
1	قللت من جرائم السرقة والنهب ، منازل الخمور ، القتل ، النزاع القبلي ،المخدرات، الدعارة	193 98%	4 2%	
2	قللت من اختفائهم معتادي الاجرام وافلاتهم من الشرطة	189 95,9%	8 4,1%	
3	ادت لاختفاء احتساء الخمور في الميادين العامة	157 79,7%	40 20,3%	
4	قللت من تشرد الأطفال	108 54,8%	87 44,2%	2 1%
5	قللت من التفكك الاسري	120 60,9%	77 39,1%	
6	قللت من نسبة الطلاق	105 53,3%	92 46,2%	
7	الشرطة تودى عملها بصورة افضل بعد التخطيط	188 95,4%	9 4,6%	
8	ساعدت على سهولة التنقل من حي الى اخر باطمئنان	193 98%	4 2%	
9	ساعدت على اقامة علاقات تواصل جيدة بمشاركة القبائل الموجودة ببعضها البعض في المناسبات الاجتماعية ، الرسمية والشعبية	184 93,4%	12 61%	1 0,5%
10	ساعدت على اقامة أندية ثقافية	113 57,4%	84 42,6%	
11	ساعدت في المشاركة السياسية في المجالس المحلية والتشريعية	153 77,7%	43 21,8%	1 0,5%
12	المدارس الحكومية شيدت بصورة متكاملة	104 52,8%	89 45,2%	4 2%
13	الطلبة الجالسين في المقاعد	29 14,7%	161 81,7%	7 3,6%

جدول (1) عدد سكان الوحدات الادارية

الوحدة	السكان	النسبة ٪
الحاج يوسف	265,666	%30.6
شرق النيل	280,546	%32.3
وادي سوبا	89,596	%10.3
ود أبو صالح	33,920	%3.9
أبو دليق	33,903	%3.9
العسيلات	20,721	%2.4
أم ضواً بان	70,720	%8.2
العيلفون	73,075	%8.4
إجمالي السكان	868,147	100%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008[11]

المصادر والمراجع:

(1) وزارة التخطيط العمراني ولاية الخرطوم، 2020م.

(2) غنيم، عثمان محمد، تخطيط استخدام الأرض الريفيوالحضري، دار صفاء، عمان، الأردن، 2001م، ص 84.

(3) خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية-اسس-معايير-تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015م، ص 43.

(4) نمر، سامية علي، التمدد الافقي وآثاره على التطور العمراني دراسة ميدانية في الخرطوم الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان،1999م، ص 36.

(5) الحويرص، محمد نجيب سليمان، ورقة بعنوان تجربة الخرطوم الكبرى في التخطيط مؤتمر التخطيط العمراني والأثر البيئي والسكن العشوائي في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، 1996م،ص 16.

(6) بابكر، بشري الطيب، مشروع الاستقلال الأمثل للأراضي والعقارات الحكومية بولاية الخرطوم، مركز التنمية الحضرية والريفية، وزارة الشئون الهندسية، ولاية الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1997م، ص 42.

(7) أبو سليم، محمد إبراهيم، الفونج والأرض، وثائق تمليك، مطبعة التمدن، الخرطوم، السودان، 1967م، ص 17.

(8) الخطةالهيكليةلولايةالخرطوم،2011م.

(9) دليل المعايير التخطيطية للخدمات التجارية في المدن، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، السعودية،2005م، ص 06.

(10) حميد، مسلم كاظم، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد، العراق، 2006م، ص 36.

(11) الجهاز المركز للإحصاء، التعداد السكاني الخامس لجمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، الخرطوم، السودان، 2008م.